النقص فقوله بالعدد متعلق بالنص اي المتصرح بالعدد المقصود وهو التصريح بالوحدة او ضم واحد
الى واحد او متعلق بالمقصود اي لافادتهما التصريح الذي قصد بالعدد من بيان الكثرة وتقول
انت في المفرد اي الواحد من المتعدد اي في استعمال العدد في احد المعدودات فقوله من ظرف
مستقر واقع صفة للمفرد اي الواحد الكاين من المتعدد او صلة الافراد اي الذي افرد
من المتعدد باعتبار تصييره اي قولا ملتبسا باعتبار تصيير ذلك المفرد عددا انقص
من عدده ازيد عليه بواحد او يكون المعنى بسبب اعتبار تصييره فقوله تصييره من اضافة
المصدر الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف كالثاني تقول في المفرد المذكر الثاني اي المصير
للواحد اثنين وفي المؤنث وما زاد عليها منتهيا اي عاشر التسعة وعاشر التسع في المذكر — والثانية صح
والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك فغير مبني على الضم لان ما قبل الثاني والثانية
وهو الاول والاولى وما بعد العاشر والعاشرة وهو احد عشر فصاعدا ليس لهما فعل يفيد
التصيير حتى يشتق منه اسم فاعل بمعناه وما روي من نحو كان القوم عشرين فثلثتهم اي
صيرتهم ثلثين وكانوا ثلثين فربعتهم اربعين وانا ثالث اثني عشرهم ورابع ثلثة
عشرهم بمعنى مصيرهم ثلثة عشر واربعة عشر فلو سلم صحته لكان محمولا على ثلثت عقديهم
وربعت عقودهم وثالث اثني عشر ورابع عشر نيف ثلثة عشر اي مصيره ثلثة ومصيره
اربعة ولا يرد ذلك الاشكال وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ومرتبته في
التعداد الاول في المذكر وزنه افعل وقيل فوعل والاولى يؤيد الاول وحرف في كونه ثبت
اولا يؤيد الثاني والثاني في المذكر والاولى والثانية وما زاد عليهما من المفردات العاشر
في المذكر والعاشرة في المؤنث وتقول باعتبار حاله فيما زاد على العشرة من المركبات الحادي
عشر في المذكر فهو عطف على الاول لا على العاشر والا يلزم تعدد الغاية والحادية عشرة
للمؤنث باثبات الجزئين ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجوه والثاني عشر والثانية عشرة و
ما زاد عليها الى التاسع عشر في المذكر والتاسعة عشرة في المؤنث اشار بقوله ماذكره



في صورة التصيير من قوله لا غير الى تمامها غاية المركب لا غاية بيان الحال فان بيان الحال شايع فيهما فوق
ذلك ايضا وانما ذكر بيان الحال في العدد المركب دون العقود والماية والالف لعدم التغير فيها
ودون ما زاد على العشرين والماية والالف لان تغيره بحسب تغير المفرد بخلاف تغير المركب
فانه يباين تغير المفرد اذ تغيره في الاول الى الاول وتغير المركب الى الحادي دون الاول
فتقول الرجل العشرون والمرأة عشرون وكذا الحادي والعشرون والحادية والعشرون
الى التاسع والتسعين والتاسعة والتسعين والرجل الماية او الالف والمرأة الماية او
الالف الحادية والماية او الالف فصاعدا الى ما يتناهى ومن ثم اي لاجل انه يجري في الواحد
من المتعدد الاعتباران او لاجل اختلاف الاعتبارين قيل في الاعتبار الاول وهو اعتبار
التصيير او في المفرد من المتعدد باعتبار التصيير ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي
مصيرهما اي مصير الاثنين ثلثة من ثلثتهما اي صيرت الاثنين ثلثة من الثلث وهو تصيير
الاثنين ثلثة وفي الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال او في المفرد من المتعدد باعتبار
حاله ثالث ثلثة بالاضافة الى عدد يساوي عدده اي احدها اي احد الثلثة المتاخر
بدرجتين ويجوز ان يضاف الى عدد فوقه فيقال ثالث اربعة او خمسة فصاعدا وتقول
في اضافة ما زاد على العشرة مما صنع لبيان الحال حادي عشر احد عشر اي واحد من احد
عشر متاخر بعشر درجات واقعا على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة حال
من الاعتبار الثاني والتاء للمبالغة او مصدر لفعل محذوف اي خص الاعتبار الثاني بذلك
خصوصا والجملة حال او معترضة وان شئت قلت اي ان شئت تقول هذا المعنى بعبارة اخرى
حادي احد عشر بحذف الجزء الاخر عن الاول تخفيفا واستغناء عنه بذكره وهكذا تقول
الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب وبني الجزئين
الباقيان لوجود موجب البناء فقوله فيعرب عطف على الجزء او استيناف على معنى فانت
تعرب الاول على نحو قوله الم تسأل الربع القواء فينطق اي فهو ينطق المذكر والمؤنث ما وقع